هنا تدبر ومراده ان الشيء يحمل على نقيضه
كما يحمل على نظيره قوله حملت عليها في العمل
وتكون عملها بطريق الحمل على ان انحطت درجتها
عنها لما يفهم من الشروط الاتية ويدل
لذلك عدم جواز تقدم خبرها على اسمها اذا كان
ظرفا او مجرورا بخلاف ان والاختلاف في
اعراب اسمها المفرد وبنايه بخلاف ان فانه
متفق على اعراب اسمها قوله شروط اعمال
لا الخ المراد بالاعمال ما يشمل اعمال النصب في
المضاف والمشبه به وحينئذ فعده من
الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريح
في ان لا لنفي الجنس لما سوا بني اسمها او
نصب وهو كذلك خلافا لمن زعم ان افادتها
ما ذكر مخصوص بما اذا بني اسمها قوله ستة
قال بعضهم الثلاثة الاولى فهمت من الترجمة
وتنكير الاسم والخبر من قوله في نكرة والا
تصال من قوله الولي وبعد ذاك الخبر الخ
وفهم الانفصال مما ذكر بطرق لات فانه مما
يستفاد من قوله الولي عدم تقدم الخبر
واما الانفصال فلا يفيده وسكت هذا البعض
عن كون عدم دخول الجار مما ذا استفيد قال
ثم

ثم مستفاد من قوله عمل ان اذ جعل للا ان
العمل لا يكون تابعا لها الا اذا لم يدخل عليها
جار لما هو معلوم من ان الجار انما يتعلق بالاسما
فاذا دخل عليها لم تكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها
فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل
لها حينئذ قوله وان تكون نفيه نصا قد
يقال كونها للنفي نصا فرع العمل المذكور فكيف
يجعل شرطا له افاده سم اللهم الا ان يراد
يكون النفي نصا قصد كونه نصا قوله وشذ
اعمال الزايدة اي لانها غير مختصة فحقها الا
همال قوله لو لم تكن غطفان الخ غطفان
قبيلة من العرب ولا زايدة وذنوب
اسمها ولها خبرها وانما عملت مع كونها زايدة
لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ
فيها جانب اللفظ لا المعنى والدليل على زيادتها
ان النفي مستفاد من لو فيستفاد من التركيب
ثبوت الذنوب لها لان نفي النفي اثبات
واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم كما هو
مقتضى لو ايضا لانها تدل على امتناع
جوابها لثبوت شرطها قوله او لنفي الجنس اي
مطلقا والا فالتي لنفي الوحدة لنفي الجنس

Copyright © King Saud University